

## المحاضرة الخامسة: الحركات الاجتماعية في الجزائر

تدل الحركات الاحتجاجية في الجزائر على بروز ثقافة سياسية جديدة بعيدة عن التأثيرات الإيديولوجية و الحزبية، وقد انفردت الجزائر بوضع مختلف كيفية، حيث أدت أزمات النظام المستقلة إلى ظهور أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية التلقائية. تتسم هذه الحركات بعدم التأطير أو ضعفه والنزعة إلى الفعل المباشر واستخدام العنف في بعض الأحيان كأداة تعبيرية. وتركزت هذه الحركات في الأحياء الشعبية في المدن الكبرى. وحملت هذه الحركات فاعلا اجتماعيا جديدا هو شباب المدن والأحياء الشعبية، الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم المعيشية الفردية والجماعية بلغة سياسية جديدة يغلب عليها الإبهام والغموض، وخطاب كلي لا يفرق بين السياسي والديني والأخلاقي والفردية والجماعي مع نزعة نحو الجزرية في الطرح

وتحولت هذه الحركات إلى فاعل مركزي في جزائر النصف الثاني من الثمانينيات، وحازت على تأييد كثير من الأوساط الاجتماعية الشعبية، وخاصة بين الشباب. تركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل السكن والتعليم وأشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم "الحقرة" مفهوم شعبي رفعته الكثير من الحركات الاجتماعية في الجزائر، وأصبح مستعملا بالعربية والفرنسية دون حاجة إلى ترجمة). وغزت هذه الحركات ميادين لم تكن معروفة للحركات التقليدية (المصنع والجامعة...) مثل الملعب والحي الشعبي ثم المسجد في مرحلة لاحقة.

وكانت هذه الحركات الاجتماعية الشعبية بعيدة في بدايتها عن أي تأطير سياسي ، وكان التيار الديني يرى فيها حركات دهماء لا تتوفر فيها درجة النقاء الديني المطلوبة. وصاحب هذه الحركات ظهور الجديد على المستوى الفني كأغنية الراي المتمردة على القيم والسلوكيات الاجتماعية والمنادية بحرية أكبر. ومع الصعود الأقصى لتلك الحركات في أحداث أكتوبر 1988، تم اللقاء التاريخي بينها وبين التيار الديني الجذري المتمثل في بعض تيارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ (دون التيارات الإسلامية الأخرى). ومنح ركوب التيار الإسلامي لهذه الحركة أبعادا لم تكن لها في البداية، مثل الأبعاد الأخلاقية والقيمية الدينية التي يغلب عليها الطابع السلفي. وقاد هذا التيار الحركة نحو مواجهات عنيفة مع الدولة الوطنية وأجهزتها أو مع كثير من القوى الاجتماعية الأخرى. وتولدت حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الإرهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي مثلت القاعدة لهذه الحركات.

وبعد انحصار موجة الإرهاب منذ 2001/2000 شهدت الجزائر عودة حالات الانتفاضات والتمردات في شكل حركات احتجاجية تشبه الحركة الاجتماعية الشعبية قبل ركوبها من قبل التيار الديني السلفي، من حيث الدور الذي يلعبه الشباب فيها والطابع غير المنظم والاستعمال التعبيري للعنف وإمكانية التكرار والتنقل وشمول أكثر من منطقة ومدينة. وتطرح في الجزائر مسألة استعمال هذه الحركات من قبل قوى سياسية في إطار الصراعات بينها. ويطرح هذا تساؤلا كبيرا في البلدان العربية الأخرى في ظل تواصل فوقية الصراع السياسي وتردي الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من الشعب.

وبتميز الوضع في الجزائر أيضا بظهور حركات ثقافية كبيرة وهي الحركة الأمازيغية وقد عبرت هذه الحركة عن نفسها في شكل مطالب خاصة بالأبعاد الأمازيغية للثقافة الجزائرية بشكل مزج بين العمل السياسي الحزبي والشعبي وبين العمل العسكري ( 1963/1964). ولكن أحادية النظام السياسي ومرحلة صعود النموذج الوطني قلصت الخطاب الثقافي الأمازيغي غي إلى بعض الجيوب النخبوية. وعرفت أحزاب المعارضة والأشكال الأخرى للحركات الاجتماعية التقليدية (العمالية - النقابية - الطلابية) وجودا لأشكال تعبير أمازيغية. وتميزت الحركات الاجتماعية التي برزت بقوة في منطقة القبائل بعد الثمانينيات بقوة تأطيرها وتنظيمها النخبوي وجندت هذه الحركة الفلاح والعامل والتاجر وصاحب العمل في إطار جغرافي محدد لم يتجاوز منطقة القبائل إلا قليلا، حيث استطاع حزبا المنطقة "حزب القوى الاشتراكية" و "حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" ربط المطالب الأمازيغي غة مع اهتمامات وطنية أوسع في بعض المناسبات. واستطاعت الحركة أن تعبر عن نفسها أيضا من خلال مئات الجمعيات، وأكثر من نقابة عمالية وهي أشكال لم تتعد الوعاء الجهوي الذي انطلقت منه.

ويعتبر العنف الذي شهدته منطقة القبائل 2001-2002 من إفرازات الأزمة التي تعيشها الحركة الشعبية الثقافية التي فقدت كثيرا من خصائصها الأصلية كالسلمية وقوة التأطير. وبدلا من الحضور القوي للأحزاب والجمعيات ظهرت أشكال التعبير من خلال حركة العروش ولجان الأحياء. وأخذ مكان الجيل القديم جيل جديد من القيادات من سماته الانغلاق أكثر حول الذات وجذرية الطرح الذي كانت أحد مؤشرات رفض المشاركة في الانتخابات الوطنية والمطالبة بمغادرة قوات الشرطة للمنطقة.

إن الأمر يتعلق بثقافة سياسية بعيدة عن أي تأثير إيديولوجي بما أننا لم نشاهد خلال هذه الأحداث لا أنصار الحركة الإسلامية و لا الحركة اليسارية و لا الحركة الأمازيغية مضيعة أن هذه التيارات السياسية لم تحاول تنظيم هذه الحركة إلا بعد الأحداث. . و أن هذه الحركات تميزت بطابعها البراغماتي رافضة بشكل قطعي كل ما هو مقترح و بما أن هذه الاحتجاجات وراها أناس لم يعرفوا هيكلية سياسية وحزبية فقد تميزت بطبيعة الحال بغياب مطالب سياسية واضحة، و حسب الدكتورة بوبكر التي تولي منذ فترة طويلة اهتماما للمشهد السياسي في شمال إفريقيا ان هؤلاء المحتجين وجدوا أنفسهم في لحظة ما ميسيين بشكل سريع في الشارع بالنسبة لما كان يجري في تونس، وانطلاقا من ذلك أكدت الدكتورة أن عدول المحتجين عن اقتراحات أحزاب المعارضة سواء بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية أو جبهة القوى الاشتراكية و حتى التشكيلات السياسية الحديثة العهد مثل الائتلاف الوطني من أجل التغيير و هي مجموعة من الأحزاب و شخصيات سياسية من مشارب إيديولوجية مختلفة، و حسب قراءة الدكتورة بوبكر فإن المحتجين يرفضون بيعهم مشروع مجتمع من خلال مجلس تأسيسي أو إنتخابات تشريعية مسبقة بعد رفع حالة الطوارئ.

و أشارت المختصة في علم الاجتماع السياسي و صاحبة دراسات حول ظاهرة الحركات الإسلامية في الجزائر إلى أنه لم يعد للإسلاميين أي سلطة على الشارع و لا يمكنهم التطلع في الوقت الحالي إلى

استغلال هذه الحركات الإحتجاجية. و فسرت ذلك بكون الإسلاميين الممثلين في التيارات البرلمانية عاجزون عن إيجاد حلول في حين أن من هم خارج السلطة عاجزون عن إعداد مشروع سياسي من أجل التغيير . ففي حالة الجزائر كما قالت الشباب ليسوا في وضع يسمح لهم بالمطالبة ببدائل سياسية أو إيديولوجية لكنهم على الأرجح في وضعية مقاومة مدنية ، و ترى الدكتورة بوبكر التي تدافع عن هذا المفهوم بالمقارنة مع مفهوم الثورة أن هذا التصرف يستدعي تعلم طرق جديدة للمعارضة و التعبير و الإنتماء إلى مجموعة معينة. في هذا السياق تستشهد بمثال جناح للتنسيقية الوطنية (الجزائرية) من أجل التغيير و الديمقراطية و التنسيقية-براكات الذي أدرك بأن المهم ليس في استعراض النزاع كل أسبوع بين الشارع و قوات الأمن.

### تعاقب الحركات الإحتجاجية في الجزائر

شكلت أوضاع التدهور الاجتماعي والاقتصادي والغلق السياسي التي عرفتھا الجزائر منذ ما يقارب 30 سنة مدخلا لحالة الاضطراب وغياب الأمن والسلم الاجتماعيين مجسدة أحد المعالم المميزة لوضعية البلاد.

وقد امتدت فترة عدم الاستقرار وغياب السلم لمدة طويلة من الزمن، أي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين مروراً بعقد التسعينيات الذي تميز بحرب أهلية بين القوات النظامية والجماعات الإسلامية المسلحة، وصولاً إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث لم تكن الصورة مغايرة قط.

فالحركات الإحتجاجية رغم عدم انتظامها لم تتوقف لغاية يوم 5 يناير/كانون الثاني 2011 تاريخ انفجار الأوضاع مجدداً في انتفاضة شعبية قادها الشباب ضد حالة البؤس والقهر والظلم الاجتماعي، وأرادها النظام شغباً بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية.

لقد شكلت تلك الحركات الإحتجاجية جزءاً لا يتجزأ من الزمن الطبيعي للحياة في مختلف مناطق البلاد، حتى أصبح لسان حال الناس يردد: "تعددت الأسباب والاحتجاجات واحدة" الفقر، التسلط، الاستبداد، الظلم الاجتماعي، الإقصاء، والتهميش الذي طال الملايين من المواطنين رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً في مختلف جهات البلاد

كل واحد من هذه العوامل يعتبر سبباً كافياً لإشعال فتيل الحركات الإحتجاجية ومدھا بمصدر وقود لا ينضب، وذخيرة مستمرة على مدى ثلاثة عقود من الزمن، بحيث لا تخمد تلك الاحتجاجات في جهة حتى يمتد لهيبها إلى جهة أخرى. والملاحظ أن هذه الحركات الإحتجاجية قد تنوعت أشكالها وتعددت أسبابها مع مرور الوقت، ومنها الإضرابات التي قامت بها فئات مهنية متعددة من الطبقات الوسطى مثل أساتذة التعليم بمراحله المختلفة (الإعدادي والمتوسط والثانوي)، على مدى فترات متقطعة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر خلال السنوات الماضية كلها، وكذلك إضرابات الأطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، وهي الأخرى كانت متواترة خلال عدة سنوات من العقد المنصرم، ثم إضرابات أساتذة الجامعات الذين لم يتوقفوا عن هذه الحركة الإحتجاجية منذ منتصف التسعينيات، بحيث لا يخمد صوتهم إلا ليطفو من جديد على

السطح سنة بعد أخرى لغاية 2010، والشيء نفسه يقال عن موظفي ومستخدمي الإدارة العمومية، بالإضافة إلى الاحتجاجات الطلابية التي كثيرا ما تتدلج بسبب ظروف الحياة السيئة مرة، وبسبب التغييرات العشوائية التي تحدث في نظام التعليم مرات أخرى، ثم هناك الاحتجاجات الشعبية العامة التي لا تستمر فترات طويلة، ولكنها متواترة بشكل ملحوظ وتأتي على شكل زوابع وأعاصير الغضب التي تنفجر فجأة لأسباب كثيرا ما تبدو "واهية" للملاحظ غير الدقيق، ثم سرعان ما تتمد بعد أن تأتي في طريقها على الأخضر واليابس بسبب أعمال العنف والتخريب التي تصاحب تلك الموجات من الغضب الشعبي العارم.

وبعضها قد يستمر لأيام أو لأسابيع، وهي غالبا ما تحدث في الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان في ظل انعدام أبسط شروط الحياة الكريمة، أحياء الفقر والبلوس الاجتماعي الموجودة في كبرى المدن الجزائرية. وغالبا ما تكون عمليات توزيع المساكن الاجتماعية، ونقص الماء الشروب، وانقطاع الكهرباء، وغياب الطرق والمدارس في تلك الأحياء الشعبية، وفي "مدن الصفيح" التي تشكل أحزمة الفقر والبلوس حول معظم المدن الكبرى سببا وجيها لاندلاع مثل تلك الحركات الاحتجاجية العارمة التي تتميز بعفويتها وعدم تنظيمها وكذلك درجة العنف والتخريب التي تصاحبها.

ولعل من أشهر الحركات الاحتجاجية الشعبية العنيفة أحداث :

\*"الربيع القبائلي" التي اندلعت في أبريل/نيسان 1980، وكانت بمثابة أول مواجهة عنيفة بين السكان المدنيين والسلطة تعرفها البلاد منذ الاستقلال عام 1962. واستمرت المظاهرات والإضرابات والمواجهات العنيفة التي شلت كامل منطقة بلاد القبائل لفترة طويلة من الزمن استعمل فيها النظام أقصى درجات العنف وقمع الحركة بشراسة وسجن المئات من النشطاء خاصة من طلاب الجامعات والثانويات.

من الناحية السياسية يمكن اعتبار هذه الحركة بمثابة انتفاضة شعبية عفوية قادها طلاب الجامعات المنضوين تحت الحركة الثقافية البربرية، أما على المستوى الاجتماعي فقد شكلت نقطة البداية لظهور نخبة مثقفة من طلاب الجامعات الملتزمين بقضايا الشعب والنشطاء المدافعين عن الحقوق المدنية.

وقد فتحت هذه الانتفاضة الطريق لانتفاضات شعبية أخرى مشهورة مثل انتفاضة سكان مدينة قسنطينة وضواحيها سنة 1986، ثم بعدها بسنتين أحداث 5 أكتوبر/تشرين الأول 1988 الشهيرة التي كانت الأشمل والأعنف في تاريخ الانتفاضات الاجتماعية الشعبية في الجزائر حتى الآن.

كما عرفت منطقة القبائل بعد عقدين من ذلك بمناسبة الاحتفال بذكرى الربيع القبائلي حركة احتجاج شعبية عنيفة وواسعة سميت بحركة "الربيع الأسود" في أبريل/نيسان 2001. وقد انفجرت الاحتجاجات بعد مقتل الشاب "ماسينيسا قرياح" يوم 18 أبريل/نيسان 2001 على يد قوات الدرك الوطني، وقد وصفه وزير الداخلية آنذاك بأنه شاب منحرف لتبرير استعمال العنف معه. وكانت المظاهرات والمواجهات عنيفة وقوبلت

بعمليات قمع شرسة من قبل قوات الأمن والدرك الوطني راح ضحيتها ما لا يقل عن 70 من الشباب بالإضافة إلى مئات الجرحى والموقوفين.

أدت تلك الأحداث إلى انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذي القاعدة الشعبية الأمازيغية من الحكومة في مايو/أيار 2001، كما كان من نتائجها تشكيل تنظيم شعبي جديد عرف باسم "تنسيقية العروش" في يونيو/حزيران 2001 الذي يضم أبرز العائلات في منطقة القبائل وممثلين عن الفعاليات البربرية المختلفة خاصة منظمات المجتمع المدني.

وقد حاول زعماء العروش الضغط على السلطة حيث سار مئات الآلاف من المتظاهرين يوم 14 يونيو/حزيران 2001، في العاصمة وتسببت المظاهرات التي لم تواجهها قوات الأمن بأمر من وزارة الداخلية في محاولة لامتنعاص الغضب الشعبي، في حرق وتدمير واجهات المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة.

\*ثم جاءت أحداث منطقة وادي ميزاب (غرداية) التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريبا 2008-2010 بين سكان من أصول إثنية ومذهبية متباينة: العرب المالكيين والأمازيغ الأباضيين.

حدث ذلك بالرغم من أن هؤلاء السكان تعايشوا في سلم ووثام مئات السنين، ولم تحدث بينهم نزاعات مثل تلك التي عرفتها المنطقة خلال الفترة المذكورة. ويجمع المتابعون للأحداث بما في ذلك العقلاء من سكان المنطقة ذاتها على أن تضافر عوامل خارجية منها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتنافس بين تيارات وأحزاب سياسية للسيطرة على المنطقة، وصراع الأجنحة داخل مؤسسات النظام حول النفوذ، وتوظيف عناصر التباين والاختلاف العرقي والمذهبي ضمن تلك الصراعات، بالإضافة إلى التمييز الذي مارسه ممثلو النظام على المستوى المحلي بين سكان المنطقة كانت وراء تفجير الأوضاع وتفاقمها. تلك الأحداث التي ذهب ضحيتها عدد من الأشخاص وتسببت في خسائر مادية قدرت بمليارات الدنانير (حرق مئات المنازل، السيارات، والمتاجر). وقد اتهمت الحكومة بالنقصير وعدم التدخل في الوقت المناسب، وسوء الإدارة والانهيار لظرف على حساب آخر في تعاملها مع تلك الأزمة التي استمرت لفترة طويلة نسبيا. ولم تقتصر أعمال العنف والتخريب على الفرقتين المتنازعتين من السكان، بل كانت السلطات المحلية وقوات الأمن طرفا رئيسيا فيها، كما كانت الأموال العمومية ضحية لها.

### احتجاجات يناير 2011 الشعبية

بعد أيام من اندلاع الحركة الاحتجاجية في سيدي بوزيد بتونس (27 ديسمبر/كانون الأول 2010) التي امتدت لتعم التراب التونسي كله وتشعل ثورة شعبية أطاحت بالنظام التسلطي والاستبدادي الذي أقامه بن علي واستمر 23 سنة، وفي الأسبوع الأول من شهر يناير (في 5 يناير/كانون الثاني 2011) اندلعت حركة احتجاجية بالأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة وهران.

كان السبب المباشر حسب التفسير الرسمي ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل السميد، والسكر والزيت وغيرها. لكن في الحقيقة، تلك لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس،

وقبل ذلك كانت أحداث عنف مماثلة قد وقعت في عدد من المدن الجزائرية مثل عنابة، وهران، وورقلة وغرداية، لأسباب ذاتها مثل التوزيع غير العادل للسكن الاجتماعي، وتفاقم البطالة بين الشباب بمن فيهم خريجو المعاهد العليا والجامعات، وانتشار الرشوة والفساد والظلم الاجتماعي (الحقبة بتعبير الشباب الجزائري) بشكل غير مسبوق.

وكالعادة مع كل تلك الانتفاضات الاجتماعية، كانت الانتفاضة الأخيرة عفوية، وبدأت محلية في بعض الأحياء الفقيرة في مدينة وهران كبرى مدن الغرب الجزائري. لكنها سرعان ما انتشرت إلى بقية المدن الأخرى في الوسط وبخاصة العاصمة، ثم امتدت لتشمل مدن الشرق وتصبح بعد يوم من اندلاعها حركة احتجاجية وطنية بامتياز، ويعود الفضل في ذلك دون شك إلى وسائل الاتصال الرقمية الحديثة، وفي مقدمتها الهاتف الجوال، وشبكة الإنترنت، والمواقع الاجتماعية، وبخاصة الفيسبوك Facebook التي صار لها شأن كبير ودور حاسم في الانتفاضات الاجتماعية والثورات الشعبية (من إيران إلى الجزائر مرورا بمصر وتونس)، وذلك ما يجعل هذه الحقبة التاريخية عن جداره حقبة الثورات الرقمية.

من الملاحظ أن حصيلة المواجهات رغم عنفها لم تكن كبيرة بفضل ما اكتسبته السلطة من حنكة في التعامل مع تلك الأحداث، وبسبب الخوف من اتساع رقعتها وخروجها عن السيطرة، ويبدو أن التعليمات الموجهة لقوات الأمن من أجل ضبط النفس وعدم استعمال العنف المفرط قد قلصت من عدد الضحايا في صفوف الشباب الثائر.

لقد تميزت حركة يناير/كانون الثاني 2011 بنفس الميزات التي اتسمت بها حركات الاحتجاج السابقة مثل قصر المدة، وغياب التأطير، وغياب مطالب وشعارات محددة موجهة للنظام، وغلبة أعمال العنف والتخريب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء، بالإضافة إلى رموز السلطة. باختصار، كانت الانتفاضة بمثابة عاصفة هوجاء من الغضب الاجتماعي الذي لم يتم استثماره بالشكل الصحيح، ولم يوجه بشكل سليم لتحقيق مطالب اجتماعية أو سياسية محددة.

ويبدو من الوهلة الأولى أن حركة 5 يناير/كانون الثاني 2011 قد أكدت مجموعة من الحقائق التي أضحت سمة غالبية على الحالة الجزائرية وهي:

- 1- سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري.
- 2- الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الاحتجاج الاجتماعي ذات الطابع الشعبي العام.
- 3- غياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المدنية.

4- لم تشكل الحركات الاحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية، كما لم تفرز قيادات من داخلها، ولم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة. ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي استغرقتة تلك الحركات، ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذين يمثلون القوة الضاربة فيها.

5- يتميز الشباب الجزائري عامة، والفئات التي تمثل الغالبية في هذه الحركات بنقص الانضباط التنظيمي عموماً، والثقافة السياسية بالخصوص، فأعداد الشباب المنخرطين في جمعيات مدنية، أو نقابات أو أحزاب سياسية محدودة جداً، إن لم نقل منعدمة تماماً.

6- وبالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الاحتجاجية تتميز بغياب لوائح مطلبية واضحة تتضمن مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة.

7- لعل ذلك يفسر غلبة طابع المواجهات العنيفة وأعمال السلب والتخريب على مسار هذه الحركات واقتقادها لأفق سياسي واضح بسبب كل النقائص المشار إليها آنفاً.

8- تبدو الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية متخلفة كثيراً عن وتيرة الأحداث، وغير موفقة في قراءتها لتطورات الوضع في الشارع الجزائري، وذلك ليس بالأمر الغريب عندما نعرف مدى الفجوة التي تفصلها عن المجتمع عموماً، وفئة الشباب خصوصاً.

وقفت كل التنظيمات السياسية والمدنية في الجزائر متفرجة على انتفاضة 5 يناير/كانون الثاني 2011 التي فاجأتها كما فاجأت النظام وأجهزة الأمن، ولم يتعد سقف المساندة للمحتجين لدى بعضها سوى التعبير الشفوي المحتشم عن مشروعية الأسباب التي دفعت الشباب للنزول إلى الشارع

9- لذلك تبدو تلك القوى السياسية التقليدية عاجزة تماماً عن احتواء وتوجيه هذه الحركات الاحتجاجية حتى بعد انطلاقها، الأمر الذي يساعد على تحولها إلى أعمال عنف وسلب وتخريب، ورغم الخسائر في الأرواح والممتلكات، فإن مثل هذه النتائج تصب في خدمة إستراتيجيات النظام الذي يشيطن الحركات الاحتجاجية ويفرغها من كل محتواها الاجتماعي والسياسي، ويوظفها لبيسط نفوذه على المجتمع الذي يبدو عقب تلك الأحداث مستاءً من النتائج السلبية التي أدت إليها.

10- لم تشذ حركة يناير/كانون الثاني 2011 عن هذه القاعدة العامة، حيث تميزت بمواجهات عنيفة مع قوات الأمن، تخللها التخريب والنهب والسلب للممتلكات العامة والخاصة، وهو أمر متوقع وطبيعي في ظل المميزات المذكورة آنفاً، حيث نقص الخبرة النضالية ومحدودية التجربة السياسية، والانضباط التنظيمي وغياب قيادة موجهة ومؤطرة للحركة سواء كانت نابعة من داخلها أو جاءت من الخارج.

11- لقد وقفت كل التنظيمات السياسية والمدنية في الجزائر متفرجة على انتفاضة 5 يناير/كانون الثاني 2011 التي فاجأتها كما فاجأت النظام وأجهزة الأمن، ولم يتعد سقف المساندة للمحتجين لدى بعضها سوى التعبير الشفوي المحتشم عن مشروعية الأسباب التي دفعت الشباب للنزول إلى الشارع، بل إن العديد

من القوى الموالية للنظام، بما فيها الأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية والنقابية سواء الممثلة في الحكومة أو المحسوبة على ما يسمى بالمعارضة، عبرت عن استيائها وتنديدها بهذه الحركة، ووصفت أصحابها كالعادة بالمشاغبيين والمخربين والمتطرفين الذين تحركهم جهات خارجية ضد مصلحة البلاد والوطن.

### بعض الملاحظات

- مؤخرًا حدث الحراك الاجتماعي في الجزائر نتيجة شعور الشعب بالحرمان والحقرة والعديد من المشكلات الاجتماعية التي جعلته يثور على أوضاعه ويطالب بالتغيير الجذري .

ولنا حديث عن هذا الموضوع ان شاء الله.

- حاولوا القراءة والتلخيص لهذه المحاضرات إلى حين العودة إلى مقاعد الدراسة بإذن الله.

ندعو الله عز وجل أن يرفع هذا الوباء علينا وعلى جميع المسلمين- عافانا الله وإياكم-

### المراجع المستعملة:

- معن خليل العمر، الحركات الاجتماعية
- تشالز تلي"تر: ربيع وهبة" الحركات الاجتماعية.
- دوناتيل ديلابورتا و ماريو دياتي " تر: نيرة محمد صبري" الحركات الاجتماعية